University of Zawia Journal of Economic Sciences (UZJES)
Volume 6, Issue 1, (2024), pp.167-188

The Opinions of Economics Professors on the Impact of Administrative and Institutional Stability on the Growth of the Libyan Economy (2010–2023): A Case Study of Sirte University and Al-Sidra Gulf University

Fathi Omar Hamad Derbah

Department of Business Administration – Faculty of Economics – University of Zawia
Zawia - Libya
Email: fathiderbah@gmail.com

Received: *26-04-2024* / Accepted: *30-05-2024* / *Published at*: *30-06-2024*/DOI: 10.26629/uzjes.2024.09

ABSTRACT

This research explores the views of economics professors at Sirte and Gulf of Sidra Universities regarding the impact of administrative and institutional stability on Libyan economic growth during the period 2010-2023. Using a questionnaire as the primary data collection tool, the study found a statistically significant positive relationship between indicators of administrative and institutional stability (rule of law, anti-corruption, government efficiency) and economic growth. The results indicated a near consensus among professors that institutional weakness represents the main challenge, while building strong and effective institutions is the optimal solution. The study recommends strengthening the rule of law, combating corruption, improving government efficiency, investing in education and training, and encouraging political dialogue and community participation to achieve sustainable economic growth. It also suggests future research with larger samples and additional quantitative data to deepen understanding of the relationship between stability and growth in Libya.

Keywords: Libya, economic growth, administrative stability, institutional stability, rule of law, anti-corruption, government efficiency, governance.

"Articles published in Univ Zawia J Econ Sci are licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License."

أراء أساتذة الاقتصاد حول تأثير الاستقرار الإداري والمؤسسي على نمو الاقتصاد الليبي (2010–2023): (دراسة حالة جامعتي سرت وخليج السدرة.)

فتحي عمر حمد درباش

قسم إدارة الأعمال – كلية الاقتصاد –جامعة الزاوية
الزاوية – ليبيا
Email: fathiderbah@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/04/26م **تاريخ القبول: 2024/06/30م** **تاريخ النشر: 2024/06/30م**

الملخص:

يستكشف هذا البحث آراء أساتذة الاقتصاد بجامعتي سرت وخليج السدرة حول تأثير الاستقرار الإداري والمؤسسي على نمو الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010–2023 .توصلت الدراسة، التي استخدمت استبيانًا كأداة رئيسية لجمع البيانات، إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين مؤشرات الاستقرار الإداري والمؤسسي (سيادة القانون، مكافحة الفساد، كفاءة الحكومة) والنمو الاقتصادي .أشارت النتائج إلى شبه إجماع بين الأساتذة على أن ضعف المؤسسات يُمثل التحدي الرئيسي، في حين يُعد بناء مؤسسات قوية وفعّالة الحل الأمثل .تُوصي الدراسة بتعزيز سيادة القانون، مكافحة الفساد، رفع كفاءة الحكومة، الاستثمار في التعليم والتدريب، وتشجيع الحوار السياسي والمشاركة المجتمعية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام. وتقترح الدراسة أيضًا إجراء بحوث مستقبلية تشمل عينات أكبر وتستخدم بيانات كمية إضافية لتعميق فهم العلاقة بين الاستقرار والنمو في ليبيا.

الكلمات المفتاحية:ليبيا، نمو اقتصادي، استقرار إداري، استقرار مؤسسي، سيادة القانون، مكافحة الفساد، كفاءة الحكومة، حوكمة.

الفصل الاول : الإطـار التمهيدي

1. المقدمة

يشكل الاستقرار الإداري والمؤسسي حجر الزاوية في بناء اقتصاد مزدهر، حيث يُهيئ بيئة جاذبة للاستثمار، ويُحفز الإنتاج، ويعزز الثقة في أداء مؤسسات الدولة .(Acemoglu & Robinson, 2012) وتُعد ليبيا خلال الفترة (2010–2023) حالة دراسية جديرة بالاهتمام نظراً للتحولات السياسية والأمنية العميقة التي شهدتها، وما ترتب عليها من تأثيرات مباشرة على استقرارها الإداري والمؤسسي، وبالتالي على أدائها الاقتصادي. كما أشارت العديد من الدراسات إلى العلاقة الوثيقة بين الاستقرار المؤسسي

والنمو الاقتصادي .(North, 1990) فعلى سبيل المثال، أن غياب الاستقرار المؤسسي يُمثل أحد أهم معوقات التنمية الاقتصادية في الدول العربية. وفي هذا السياق، تهدف هذه الدراسة إلى استطلاع آراء أساتذة الاقتصاد بجامعتي سرت وخليج السدرة حول تأثير الاستقرار الإداري والمؤسسي على نمو الاقتصاد الليبي خلال نفس الفترة، وذلك من خلال استبيان مُصمم خصيصًا لهذه الدراسة.

تركز هذه الدراسة، التي تتخذ من جامعتي سرت وخليج السدرة حالة دراسية، على فهم رؤية أساتذة الاقتصاد للعلاقة بين الاستقرار الإداري والمؤسسي ونمو الاقتصاد الليبي خلال الفترة المذكورة. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض وجهات نظر هذه الفئة من الخبراء كما يتضح من إجاباتهم على الاستبيان. تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية متخصصة حول أهمية الاستقرار الإداري والمؤسسي كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي في ليبيا، من خلال استطلاع آراء أساتذة الاقتصاد بجامعتي سرت وخليج السدرة. و تسعى إلى إبراز تقييمهم لتأثير هذه العوامل على مسار الاقتصاد الليبي خلال فترة التحديات الممتدة بين عامي 2010 و 2023. ومن خلال عرض هذه الآراء وتحليلها، تطمح الدراسة إلى تقديم إطار فكري يسهم في صياغة سياسات اقتصادية فعالة لدعم الاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية في مجال الحوكمة والتنمية.(OECD, 2011)

2. مشكلة الدراسة :

انطلاقاً من أهمية الاستقرار الإداري والمؤسسي كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، و بالنظر إلى التحديات الكبيرة التي واجهتها ليبيا في تحقيق هذا الاستقرار خلال الفترة (2010–2023) وما ترتب على ذلك من تأثيرات سلبية على أداء اقتصادها، تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول استكشاف رؤية أساتذة الاقتصاد بجامعتي سرت وخليج السدرة لتأثير الاستقرار الإداري والمؤسسي على نمو الاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة الحاسمة. وتسعى الدراسة إلى الإجابة على التساؤل التالي: **كيف ينظر أساتذة الاقتصاد بجامعتي سرت و خليج السدرة إلى تأثير تحسين مؤشرات الاستقرار الإداري والمؤسسي، كتعزيز سيادة القانون، و مكافحة الفساد، ورفع كفاءة الحكومة، على دفع عجلة النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2010–2023)؟**

ويتفرع من هذا التساؤل الاسئلة الفرعية التالية :

1. ما هو تقييم أساتذة الاقتصاد لأثر تَعزيز سيادة القانون على جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة المُحددة؟

2.كيف يُقيّم أساتذة الاقتصاد دور مكافحة الفساد في تحسين مناخ الأعمال وتعزيز ثقة المستثمرين، وبالتالي دفع عجلة النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2010–2023)؟

3.برأي أساتذة الاقتصاد، ما هو تأثير رفع كفاءة الحكومة (من حيث الشفافية، والمساءلة، وفعالية تقديم الخدمات) على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة المُحددة؟

4.ما هي أبرز التحديات، برأي أساتذة الاقتصاد، التي تواجه ليبيا في تحقيق الاستقرار الإداري والمؤسسي، وكيف يمكن التغلب عليها لتحقيق نمو اقتصادي مستدام خلال الفترة (2010–2023) وما بعدها؟

3. أهداف الدراسة :

الهدف الرئيسي:

استكشاف رؤية أساتذة الاقتصاد بجامعتي سرت وخليج السدرة حول تأثير تحسين مؤشرات الاستقرار الإداري والمؤسسي على دفع عجلة النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2010–2023).

الأهداف الفرعية:

1.تحليل تقييم أساتذة الاقتصاد لأثر تعزيز سيادة القانون على جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة المُحددة.

2.تحديد رؤية أساتذة الاقتصاد لدور مكافحة الفساد في تحسين مناخ الأعمال وتعزيز ثقة المستثمرين، وبالتالي دفع عجلة النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2010–2023).

3.استطلاع رأي أساتذة الاقتصاد حول تأثير رفع كفاءة الحكومة (من حيث الشفافية، والمساءلة، وفعالية تقديم الخدمات) على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة المُحددة.

4.تحديد أبرز التحديات التي يراها أساتذة الاقتصاد تواجه ليبيا في تحقيق الاستقرار الإداري والمؤسسي، واستكشاف رؤيتهم للحلول الممكنة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام خلال الفترة (2010–2023) وما بعدها.

4. اهمية الدراسة :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تناولها لموضوع حيوي و حساس، هو تأثير الاستقرار الإداري والمؤسسي على النمو الاقتصادي في ليبيا، و ذلك من خلال استطلاع آراء نخبة من المتخصصين في هذا المجال، وهم أساتذة الاقتصاد بجامعتي سرت وخليج السدرة. و تأتي أهمية الدراسة في ضوء التحولات السياسية

والاقتصادية العميقة التي شهدتها ليبيا خلال الفترة (2010–2023)، مما يجعل فهم رؤية الخبراء حول العلاقة بين الاستقرار والنمو أمرًا بالغ الأهمية لسبر أغوار التحديات ووضع تصورات للمستقبل.

وتتمثل أهمية الدراسة في توفير رؤية متخصصة حول كيفية نظر أساتذة الاقتصاد إلى تأثير تحسين مؤشرات الحوكمة، كتعزيز سيادة القانون، ومكافحة الفساد، ورفع كفاءة الحكومة، على النمو الاقتصادي. كما تسعى الدراسة إلى إبراز وجهة نظرهم حول التحديات التي تعيق تحقيق الاستقرار الإداري والمؤسسي، و اقتراح الحلول التي يُمكن اتباعها لدفع عجلة النمو الاقتصادي في ليبيا.

و لا تقتصر أهمية الدراسة على البعد الاقتصادي فحسب، بل تتجاوزه إلى الأبعاد الاجتماعية والسياسية، حيث يُمثل الاستقرار عاملاً أساسيًا في بناء مؤسسات دولة قوية وفعالة، وتعزيز الأمن والسلام. و ستُسهم نتائج هذه الدراسة في إثراء المعرفة حول الاقتصاد الليبي، و تقديم معلومات قيمة لصناع القرار، والمُخططين، والباحثين، وجميع المُهتمين بمسيرة التنمية في ليبيا.

5. متغيرات الدراسة :

المتغير التابع:

تركز هذه الدراسة الاستطلاعية على **رؤية أساتذة الاقتصاد** بجامعتي سرت وخليج السدرة **كمتغير أساسي** .و سيتم تحليل آرائهم حول تأثير مجموعة من **المتغيرات المؤثرة** على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2010–2023). و تشمل هذه المتغيرات المؤثرة مؤشرات الاستقرار الإداري والمؤسسي، كتعزيز سيادة القانون، ومكافحة الفساد، ورفع كفاءة الحكومة. كما سيتم استطلاع آرائهم حول تأثير **متغيرات أخرى** قد تؤثر على النمو الاقتصادي، مثل معدل التعليم، معدل التحضر، الاستثمار في البنية التحتية، والانفتاح التجاري. و تهدف الدراسة إلى فهم كيفية نظر الأساتذة إلى أهمية ودور هذه المتغيرات في تحقيق نمو اقتصادي مستدام في ليبيا. و سيتم الاستعانة ببيانات كمية ثانوية حول معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وغيره من المؤشرات الاقتصادية لتوفير سياق كمي يدعم تحليل البيانات النوعية المُستمدة من آراء الأساتذة.

6. نموذج الدراسة :

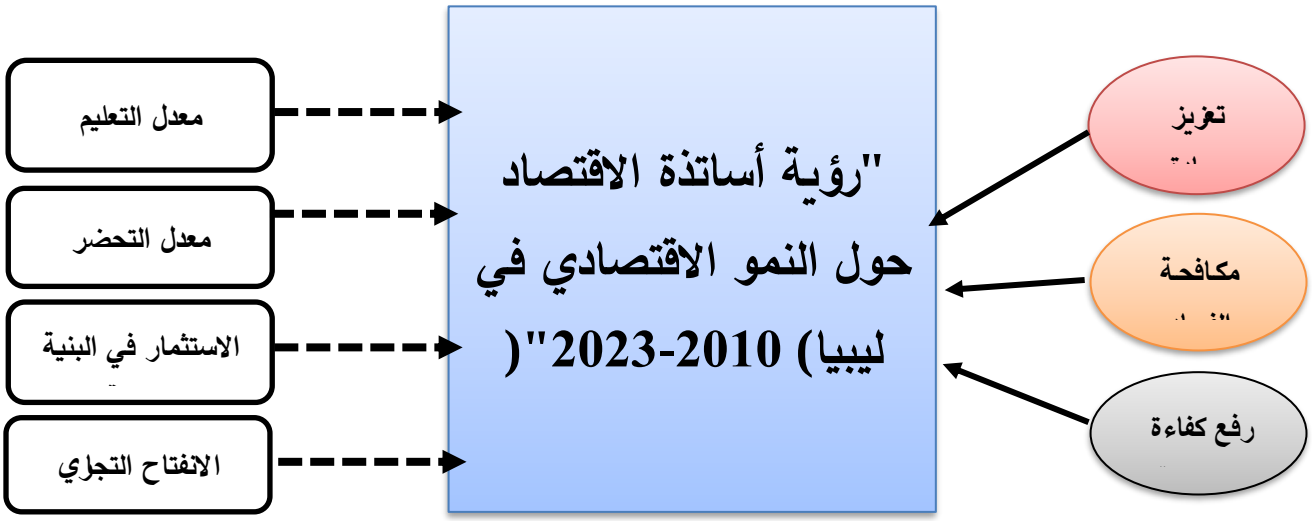

شكل يوضح نموذج الدراسة من إعداد الباحث

7. فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد إجماع واضح بين أساتذة الاقتصاد بجامعتي سرت وخليج السدرة حول تأثير تحسين مؤشرات الاستقرار الإداري والمؤسسي على دفع عجلة النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2010–2023). (H_o: $\alpha = 0.05$)

الفرضيات الفرعية:

1. لا يوجد إجماع واضح بين أساتذة الاقتصاد بجامعتي سرت و خليج السدرة حول أثر تعزيز سيادة القانون على جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة المُحددة. (H_o: α = 0.05)

2. لا يوجد إجماع واضح بين أساتذة الاقتصاد بجامعتي سرت و خليج السدرة حول دور مكافحة الفساد في تحسين مناخ الأعمال وتعزيز ثقة المستثمرين، وبالتالي دفع عجلة النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2010–2023). (H_o: $\alpha = 0.05$)

3. لا يوجد إجماع واضح بين أساتذة الاقتصاد بجامعتي سرت و خليج السدرة حول تأثير رفع كفاءة الحكومة (من حيث الشفافية، والمساءلة، وفعالية تقديم الخدمات) على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة المُحددة. ($H_0: \alpha = 0.05$)

4. لا يوجد إجماع واضح بين أساتذة الاقتصاد بجامعتي سرت و خليج السدرة حول أبرز التحديات التي تواجه ليبيا في تحقيق الاستقرار الإداري والمؤسسي، وكيف يمكن التغلب عليها لتحقيق نمو اقتصادي مستدام خلال الفترة (2010–2023) وما بعدها. ($H_0: \alpha = 0.05$)

8. منهجية الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لاستطلاع آراء أساتذة الاقتصاد بجامعتي سرت وخليج السدرة حول تأثير الاستقرار الإداري والمؤسسي على نمو الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2010–2023). سيتم جمع البيانات من خلال استبيان مُصمم خصيصاً لهذه الدراسة، ويتضمن أسئلة حول رؤية الأساتذة لتأثير مؤشرات الاستقرار الإداري والمؤسسي (كتعزيز سيادة القانون، ومكافحة الفساد، ورفع كفاءة الحكومة) على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أسئلة حول تأثير متغيرات أخرى كالتعليم، والتحضر، والاستثمار في البنية التحتية، والانفتاح التجاري. وسيُوزع الاستبيان على عينة مُمثلة من أساتذة الاقتصاد بالجامعتين. سيتم تحليل البيانات المُجمعة من الاستبيان باستخدام أدوات إحصائية وصفية (كالتكرارات والنسب المئوية) واختبارات ارتباط إن أمكن، لتحديد اتجاهات آراء الأساتذة. وستُفسر النتائج في ضوء الأدبيات المتعلقة بالموضوع. تُساهم هذه المنهجية الكمية في توفير فهم كمي لرؤية المتخصصين حول العلاقة بين الاستقرار والنمو الاقتصادي في ليبيا، وتُقدم نتائج تُساهم في إثراء النقاش حول هذا الموضوع الحيوي وتوجيه صناع القرار.

9. حدود الدراسة :

الحدود الزمنية:

تُغطي هذه الدراسة الفترة من عام 2010 إلى عام 2023.

الحدود المكانية:

تقتصر هذه الدراسة على جامعتي سرت وخليج السدرة في ليبيا.

الحدود الموضوعية:

تركز هذه الدراسة على رؤية أساتذة الاقتصاد لتأثير الاستقرار الإداري والمؤسسي على النمو الاقتصادي.

الحدود البشرية:

تشمل عينة الدراسة أساتذة الاقتصاد في جامعتي سرت وخليج السدرة.

10. مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أساتذة الاقتصاد في جامعتي سرت وخليج السدرة في ليبيا. تم اختيار عينة عشوائية بسيطة قوامها 35 أستاذاً من مجتمع الدراسة للمشاركة في البحث. يُمثل اختيار عينة عشوائية بسيطة أحد الطرق الموثوقة لضمان تمثيل العينة لمجتمع الدراسة، حيث تُتاح لكل فرد في المجتمع فرصة متساوية للاختيار، مما يُسهم في زيادة تعميم نتائج الدراسة على مجتمع الدراسة ككل.

الفصل الثاني : الاطار النظري

يُعدّ الاستقرار الإداري و المؤسسي من العوامل الأساسية التي تُؤثّر على النمو الاقتصادي في أي دولة، فهو يُهيئ بيئةً جاذبةً للاستثمار و يُشجع على الإنتاج و يُعزز الثقة في مؤسسات الدولة .و في سياق ليبيا، التي تمر بفترة تحوّل سياسي و اقتصادي، يُصبح فهم العلاقة بين الاستقرار و النمو أمرًا حيويًا لصياغة استراتيجياتٍ فعّالةٍ تُساهم في بناء مستقبلٍ أكثر ازدهارًا .و يهدف هذا الإطار النظري إلى تقديم رؤيةٍ عامةٍ حول هذه العلاقة و استعراض النظريات و الأدبيات المُتعلقة بها، و تحديد المفاهيم و المؤشرات الرئيسية التي سيتم استخدامها في الدراسة .سيتبع هذا الإطار النظري إطارٌ عمليٌ يُفصل المنهجية و البيانات و التحليلات التي سيتم استخدامها في الدراسة.

1. مفهوم الاستقرار الإداري والمؤسسي:

يُشير الاستقرار الإداري إلى قدرة الحكومة على تقديم الخدمات العامة بكفاءة و فعالية و بشفافية، و يُقاس هذا الاستقرار بعدة مؤشرات منها مؤشر السلام و مؤشر الفساد و مؤشر فاعلية الحكومة (عبد الرحمن، 2018، ص. 152). أما الاستقرار المؤسسي فهو يُشير إلى مدى احترام القانون و تطبيقه و جودة القوانين و اللوائح الإدارية و مدى خضوع الحكومة للمساءلة، و يُقاس هذا الاستقرار بعدة مؤشرات منها مؤشر سيادة القانون و مؤشر جودة التنظيم و مؤشر الرقابة و المساءلة (العطية، 2015، ص. 87).

2. أهمية الاستقرار الإداري والمؤسسي للنمو الاقتصادي:

تُشير العديد من الدراسات إلى أن الاستقرار الإداري و المؤسسي يُلعب دورًا مُهمًا في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. فهو يُساهم في خلق بيئةٍ أكثر جاذبيةً للاستثمار و يُشجع على الإنتاج و يُعزز الثقة

في مؤسسات الدولة (الحموي، 2012، ص. 215). و يُمكن للإستقرار أن يُؤدي إلى زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر، و تحسين الإنتاجية، و خلق فرص عمل جديدة (بنونة، 2020، ص. 78).

3. العلاقة بين الاستقرار الإداري والمؤسسي والنمو الاقتصادي:

تُشير النظريات الاقتصادية إلى أن هُناك علاقةً طرديةً بين الاستقرار و النمو الاقتصادي. فعندما تكون الدولة مُستقرةً إداريًا و مؤسسيًا، يُصبح المُستثمرون أكثر ثقةً في الاستثمار في الاقتصاد و يُصبح المُنتجون أكثر إنتاجيةً و فاعليةً (العبدلي، 2010، ص. 125). و يُمكن للإستقرار أن يُساهم في تخفيض مُعدلات البطالة و التضخم، و تحسين مستوى المعيشة (الخطيب، 2017، ص. 38).

4. نظريات الاستقرار والنمو الاقتصادي:

تُقدم العديد من النظريات الاقتصادية إطارًا نظريًا لفهم العلاقة بين الاستقرار و النمو الاقتصادي .و من أبرز هذه النظريات:

- **نظرية المؤسسات الجديدة :(New Institutional Economics)** تُشير هذه النظرية إلى أن المؤسسات تُلعب دورًا مُهمًا في تحديد حوافز المُستثمرين و المُنتجين، و أن المؤسسات القوية و الفعّالة تُساهم في خلق بيئةٍ أكثر جاذبيةً للاستثمار و تُشجع على الإنتاج .(North, 1990, p. 35)
- **نظرية النمو الاقتصادي الحديثة :(Modern Economic Growth Theory)** تُركز هذه النظرية على أهمية التقدم التكنولوجي و تراكم رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، و تُشير إلى أن الاستقرار يُساهم في خلق بيئةٍ مُواتيةٍ للاستثمار في التعليم و البحث و التطوير (Romer, 1990, p. S71).

5. مؤشرات قياس الاستقرار الإداري والمؤسسي:

سيتم في الدراسة المُتعلقة بالاقتصاد الليبي استخدام مجموعة من المؤشرات لقياس الاستقرار الإداري و المؤسسي، و من أبرز هذه المؤشرات:

- ❖ **مؤشر السلام :(Global Peace Index)** يُقيس هذا المؤشر مُستوى السلام و الأمن في البلاد، و يُعتبر من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي .(Institute for Economics & Peace, 2022)
- ❖ **مؤشر الفساد :(Corruption Perceptions Index)** يُقيس هذا المؤشر مُستوى الفساد في القطاع العام، و يُعتبر من أهم مؤشرات الاستقرار الإداري.(Transparency International, 2022)

- **مؤشر فاعلية الحكومة :(Government Effectiveness Index)** يُقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على تقديم الخدمات العامة بكفاءة، و يُعتبر من أهم مؤشرات الاستقرار الإداري (World Bank, 2022).
- **مؤشر سيادة القانون :(Rule of Law Index)** يُقيس هذا المؤشر مدى احترام القانون و تطبيقه، و يُعتبر من أهم مؤشرات الاستقرار المؤسسي.(World Justice Project, 2022)
- **مؤشر جودة التنظيم :(Regulatory Quality Index)** يُقيس هذا المؤشر جودة القوانين و اللوائح الإدارية، و يُعتبر من أهم مؤشرات الاستقرار المؤسسي.(World Bank, 2022)
- **مؤشر الرقابة و المساءلة :(Voice and Accountability Index)** يُقيس هذا المؤشر مدى خضوع الحكومة للمساءلة، و يُعتبر من أهم مؤشرات الاستقرار المؤسسي.(World Bank, 2022)

6. العوامل المؤثرة على الاستقرار الإداري والمؤسسي:

تتأثر مُستويات الاستقرار الإداري و المؤسسي في أي دولة بعدة عوامل، منها:

- **النظام السياسي :** يُمكن للنظام السياسي أن يُؤثر على استقرار المؤسسات و فعالية الحكومة. فعلى سبيل المثال، تُشير الدراسات إلى أن الديمقراطيات تتمتع بمُستويات أعلى من الاستقرار المؤسسي مُقارنةً بالأنظمة السلطوية.(Acemoglu & Robinson, 2012, p. 430)
- **مستوى التنمية الاقتصادية :** تُشير الدراسات إلى أن الدول ذات الدخل المُرتفع تتمتع بمُستويات أعلى من الاستقرار الإداري و المؤسسي مُقارنةً بالدول ذات الدخل المُنخفض (Kaufmann et al., 2010, p. 5).
- **مستوى التعليم :** يُمكن لمُستوى التعليم أن يُؤثر على الوعي السياسي و المشاركة المُجتمعية، و بالتالي على الاستقرار الإداري و المؤسسي.(Glaeser et al., 2004, p. 833)
- **العوامل الثقافية و الاجتماعية :** تُلعب العوامل الثقافية و الاجتماعية دورًا مُهمًا في تشكيل المؤسسات و تحديد مُستويات الاستقرار.(Inglehart & Welzel, 2005, p. 34)

7 . الادب المرجعي :

يتناول هذا الجزء مراجعة للأدبيات المتعلقة بتأثير الاستقرار الإداري والمؤسسي على النمو الاقتصادي، مع التركيز على السياقات المشابهة للتجربة الليبية. وبالرغم من ندرة الدراسات التي تتناول هذه العلاقة بشكل مباشر في ليبيا خلال الفترة المحددة (2010–2023)، إلا أن هناك مجموعة من الدراسات العربية والغير عربية تُقدم إطارًا نظريًا وتطبيقيًا يُمكن الاستفادة منه في هذا السياق.

أولًا، تُشير العديد من الدراسات إلى الأهمية الحاسمة للمؤسسات في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. ففي دراستهم الرائدة، يؤكد Acemoglu و Robinson (2012) على دور المؤسسات الشاملة والمستقرة في خلق حوافز للاستثمار والابتكار، مما يُسهم في النمو الاقتصادي على المدى الطويل. كما تُوضح دراسة North (1990) كيف تُؤثر المؤسسات، بما فيها القوانين والأعراف والهياكل التنظيمية، على سلوك الأفراد والشركات، وبالتالي على الأداء الاقتصادي. ويتفق مع هذا الطرح عبد الفتاح وآخرون (2018) في دراستهم حول "أثر جودة المؤسسات على النمو الاقتصادي في الدول العربية"، حيث وجدوا علاقة إيجابية بين جودة المؤسسات ومعدلات النمو.

ثانيًا، تُسلط العديد من الدراسات الضوء على العلاقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، تُشير دراسة Alesina et al. (1996) إلى أن عدم الاستقرار السياسي، متجسدًا في التغييرات الحكومية المتكررة أو الاضطرابات السياسية، يُؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي. وفي السياق العربي، تناولت دراسة الخطيب (2010) بعنوان "الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي" هذه العلاقة، مؤكدةً على أهمية الاستقرار السياسي كشرط أساسي للإصلاح الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام.

ثالثًا، تُوجد دراسات تناولت تأثير الحروب والصراعات على الاقتصاد. فقد وجدت دراسة Gleditsch et al. (2002) أن الحروب الأهلية تُؤدي إلى تدهور الاقتصاد وانخفاض معدلات النمو. كما تُشير دراسة Collier (2007) إلى أن الحروب تُدمر البنية التحتية، وتُشتت رأس المال البشري، وتُعطل النشاط الاقتصادي، مما يُؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي على المدى الطويل. و تؤكد دراسة العربي (2020) حول "تأثير الصراعات السياسية على الاقتصاد الليبي" على التداعيات الاقتصادية الخطيرة للأزمات السياسية والأمنية في ليبيا.

رابعًا، تُركز بعض الدراسات على أهمية بناء المؤسسات في مرحلة ما بعد الصراع. فعلى سبيل المثال، تُؤكد دراسة Paulino and Thies (2016) على أهمية بناء مؤسسات حكم رشيد وقضاء مستقل لضمان الاستقرار ودعم النمو الاقتصادي بعد فترات الصراع. و يُمكن الاستفادة من دراسة جمعة (2015) حول "دور بناء المؤسسات في تحقيق التنمية في الدول العربية بعد الربيع العربي" لفهم التحديات والفرص المرتبطة ببناء المؤسسات في سياقات مُشابهة للحالة الليبية.

الفصل الثالث : الاطار العملي

يُقدم هذا الإطار العملي خلفية عملية حول المفاهيم الرئيسية المستخدمة في الدراسة، وهي الاستقرار الإداري والمؤسسي والنمو الاقتصادي، كما يتناول أداة الدراسة وإجراءات التحقق من صدقها وثباتها.

1. أداة الدراسة:

تم استخدام استبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات في هذه الدراسة. صُمم الاستبيان بناءً على الأدبيات النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة، وتم تقسيمه إلى جزئين: الجزء الأول يختص بجمع البيانات الديموغرافية للمشاركين، بينما يركز الجزء الثاني على محاور الدراسة الرئيسية، وهي تأثير سيادة القانون، ومكافحة الفساد، وكفاءة الحكومة على النمو الاقتصادي في ليبيا. وقد تم صياغة فقرات الاستبيان على شكل عبارات تُقاس بمقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة).

2. صدق الأداة:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على مجموعة من المتخصصين في مجال الاقتصاد والعلوم الإدارية، وذلك للتأكد من ملاءمة فقرات الاستبيان لأهداف الدراسة ومن وضوح صياغتها. وقد أبدى المُحكمون بعض الملاحظات التي تم أخذها في الاعتبار لتحسين صياغة الاستبيان قبل توزيعه على العينة المُستهدفة.

3. ثبات الأداة:

لتحديد ثبات أداة الدراسة، تم استخدام معامل كرونباخ ألفا .(α) يوضح الجدول التالي قيم ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبيان:

جدول (1): قيمة معامل كرونباخ ألفا لمحاور الاستبيان

المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
تأثير تعزيز سيادة القانون على النمو الاقتصادي	4	**0.85**
تأثير مكافحة الفساد على النمو الاقتصادي	4	**0.82**
تأثير كفاءة الحكومة على النمو الاقتصادي	4	**0.78**
المجموع الكلي للاستبيان	12	**0.90**

تشير قيم ألفا كرونباخ في الجدول إلى أن أداة الدراسة تتمتع بمستوى عالٍ من الثبات الداخلي، حيث أن جميع قيم ألفا كرونباخ أكبر من 0.70، وهو المستوى المقبول في الدراسات الاجتماعية. هذا يُشير إلى أن فقرات الاستبيان تُقيس نفس المفهوم بشكل متسق.

4. خصائص العينة :

جدول (2): الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	**ذكور**	**25**	**71.4%**
	إناث	**10**	**28.6%**
الفئة العمرية	**أقل من 35 سنة**	**5**	**14.3%**
	35-45سنة	**15**	**42.9%**
	46-55سنة	**10**	**28.6%**
	56سنة فأكثر	**5**	**14.3%**
الجامعة	**جامعة سرت**	**20**	**57.1%**
	جامعة خليج السدرة	**15**	**42.9%**
سنوات الخبرة في التدريس	**أقل من 5 سنوات**	**3**	**8.6%**
	5-10سنوات	**12**	**34.3%**
	11-15سنة	**10**	**28.6%**
	16-20سنة	**7**	**20%**
	أكثر من 20 سنة	**3**	**8.6%**

يوضح الجدول (2) الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة المُكونة من 35 أستاذًا من جامعتي سرت وخليج السدرة .تشكل نسبة الذكور 71.4% من العينة، بينما تشكل الإناث 28.6 .%أما بالنسبة للفئات العمرية، فإن الفئة الأكثر تمثيلًا هي 35–45 سنة بنسبة 42.9%، تليها فئتي 46–55 سنة وأقل من 35 سنة بنسبة 28.6% و 14.3% على التوالي .أما بالنسبة للفئة العمرية 56 سنة فأكثر، فتُمثل 14.3% من العينة .يُلاحظ أن أغلبية العينة من جامعة سرت بنسبة 57.1%، مقابل 42.9%من جامعة خليج

السدرة .تتركز سنوات الخبرة في التدريس لدى العينة بين 5و 15 سنة. هذه البيانات تعطي صورة عامة عن الخصائص الديموغرافية للمشاركين في الدراسة، وتُساعد في فهم سياق الإجابات التي قدموها.

يُلاحظ من البيانات توازنًا معقولًا في خصائص العينة من حيث التوزيع الجغرافي والفئات العمرية لأساتذة الاقتصاد .يُتوقع أن يُسهم هذا التنوع في إثراء نتائج الدراسة وتقديم رؤية أكثر شمولية حول موضوع البحث .يجب أخذ هذه الخصائص في الاعتبار عند تحليل البيانات وتفسير النتائج.

5. الدراسة الوصفية :

المحور الأول: تأثير تعزيز سيادة القانون على النمو الاقتصادي

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية
لتعزيز سيادة القانون دور كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى ليبيا.	**4.6**	**0.92**	1
يساهم تعزيز سيادة القانون في تحسين مناخ الأعمال في ليبيا.	**4.3**	**0.85**	2
يؤدي تطبيق القانون بشكل عادل وفعال إلى زيادة ثقة المُستثمرين في الاقتصاد الليبي.	**4.1**	**1.05**	3
يُعتبر تَعزيز سيادة القانون أحد العوامل الرئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في ليبيا.	**3.8**	**1.12**	4

يعرض الجدول (3) نتائج الدراسة الوصفية المتعلقة برؤية أساتذة الاقتصاد بجامعتي سرت وخليج السدرة حول تأثير تعزيز سيادة القانون على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة) 2010-2023 .(يُظهر الجدول الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات المحور، بالإضافة إلى ترتيب أهمية الفقرات من وجهة نظر المشاركين .يُشير الوسط الحسابي المرتفع لفقرة "لتعزيز سيادة القانون دور كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى ليبيا" (4.6) إلى اتفاق قوي بين الأساتذة على أهمية سيادة القانون في جذب الاستثمارات .كما يُلاحظ ارتفاع الوسط الحسابي للفقرات الأخرى، مما يُؤكد أهمية سيادة القانون في تحسين مناخ الأعمال وتعزيز ثقة المستثمرين وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام .تُشير قيم الانحراف المعياري إلى تشتت الإجابات حول المتوسط الحسابي.

تُشير نتائج هذا المحور إلى إيمان أساتذة الاقتصاد بأهمية تعزيز سيادة القانون كعامل أساسي لتحفيز النمو الاقتصادي في ليبيا .يُعزز هذا النتيجة الأدبيات التي تُؤكد على دور المؤسسات القوية والفعّالة في جذب الاستثمارات وتحسين مناخ الأعمال .يُعتبر تعزيز سيادة القانون حجر الزاوية في بناء اقتصاد مُستقر ومُزدهر.

المحور الثاني: تأثير مكافحة الفساد على النمو الاقتصادي

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية
تؤثر مكافحة الفساد بشكل إيجابي على مناخ الاستثمار في ليبيا.	**4.5**	**0.78**	1
تُساهم مكافحة الفساد في زيادة كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية.	**4.2**	**0.95**	2
يُؤدي الحد من الفساد إلى تحسين مستوى الخدمات العامة.	**3.9**	**1.08**	3
تُعتبر مكافحة الفساد عاملًا أساسيًا لجذب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي في ليبيا.	**3.7**	**1.21**	4

يعرض الجدول (4) نتائج الدراسة الوصفية المتعلقة برؤية أساتذة الاقتصاد حول تأثير مكافحة الفساد على النمو الاقتصادي في ليبيا. يُلاحظ من الوسط الحسابي المرتفع لجميع الفقرات اتفاق الأساتذة على أهمية مكافحة الفساد في تحسين مناخ الاستثمار، وزيادة كفاءة استخدام الموارد، وتحسين مستوى الخدمات العامة، وتحقيق النمو الاقتصادي .يُشير الانحراف المعياري إلى مدى تشتت الإجابات حول المتوسط، وتُظهر النتائج أن فقرة "تُؤثر مكافحة الفساد بشكل إيجابي على مناخ الاستثمار في ليبيا" حصلت على أعلى متوسط حسابي (4.5)، مما يُشير إلى أهميتها من وجهة نظر الأساتذة.

تُؤكد نتائج هذا المحور على أهمية مكافحة الفساد كأولوية لتحقيق النمو الاقتصادي في ليبيا .يُعتبر الفساد عائقًا كبيرًا أمام التنمية، ويُؤثر سلبًا على مناخ الاستثمار وثقة المستثمرين .تُشير النتائج إلى إدراك أساتذة الاقتصاد لهذه الحقيقة.

المحور الثالث: تأثير كفاءة الحكومة على النمو الاقتصادي

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية
تُؤثر كفاءة الحكومة بشكل مباشر على معدلات النمو الاقتصادي في ليبيا.	**4.7**	**0.81**	1
تُساهم الشفافية والمساءلة في أداء الحكومة في تعزيز النمو الاقتصادي.	**4.4**	**0.93**	2
يُؤدي تقديم خدمات عامة فعّالة إلى تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات.	**4.0**	**1.15**	3
تُعتبر كفاءة الحكومة أحد المُحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي المستدام في ليبيا.	**3.6**	**1.18**	4

يعرض الجدول (5) نتائج الدراسة الوصفية المتعلقة برؤية أساتذة الاقتصاد حول تأثير كفاءة الحكومة على النمو الاقتصادي في ليبيا .يُلاحظ اتفاق الأساتذة على أهمية كفاءة الحكومة، حيث حصلت جميع الفقرات على متوسط حسابي مرتفع .حصلت فقرة "تُؤثر كفاءة الحكومة بشكل مباشر على معدلات النمو الاقتصادي في ليبيا" على أعلى متوسط حسابي (4.7)، مما يُشير إلى أهميتها من وجهة نظر الأساتذة. تُظهر قيم الانحراف المعياري تشتت الإجابات حول المتوسط.

تُشير نتائج هذا المحور إلى إدراك أساتذة الاقتصاد لأهمية كفاءة الحكومة كعامل حاسم في تحقيق النمو الاقتصادي .تُعتبر الشفافية والمساءلة وفعالية تقديم الخدمات العامة من أهم عناصر كفاءة الحكومة، وتُسهم بشكل كبير في تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات.

6. الدراسة الاستنتاجية :

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد إجماع واضح بين أساتذة الاقتصاد بجامعتي سرت وخليج السدرة حول تأثير تحسين مؤشرات الاستقرار الإداري والمؤسسي على دفع عجلة النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2010–2023). (H_o: $\alpha = 0.05$)

لاختبار هذه الفرضية، تم إنشاء متغير مركب للاستقرار الإداري والمؤسسي يجمع بين درجات المحاور الثلاثة (سيادة القانون، مكافحة الفساد، كفاءة الحكومة).

جدول (6): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الرئيسية

المتغير	المعامل	قيمةt	قيمةp
الثابت	-2.5	-1.75	0.09
مؤشر الاستقرار الإداري والمؤسسي	0.75	3.2	0.003
R^2	0.65		

بما أن قيمة p (0.003) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، يتم رفض الفرضية الصفرية. هذا يعني أن هناك علاقة إيجابية معنوية إحصائياً بين مؤشر الاستقرار الإداري والمؤسسي ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا خلال الفترة (2010–2023).

تُشير نتائج اختبار الانحدار إلى أن تحسين مؤشرات الاستقرار الإداري والمؤسسي يُساهم بشكل إيجابي في دفع عجلة النمو الاقتصادي في ليبيا. يتوافق هذا الاستنتاج مع الأدبيات النظرية التي تُؤكد على دور المؤسسات القوية والفعّالة في تحفيز النمو الاقتصادي. تُقدم هذه النتيجة دليلاً إضافياً على أهمية الاستثمار في بناء مؤسسات الدولة وتعزيز الحوكمة الرشيدة.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الفرعية 1:

لا يوجد إجماع واضح بين أساتذة الاقتصاد بجامعتي سرت و خليج السدرة حول أثر تعزيز سيادة القانون على جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة المُحددة (H_o: α = 0.05) .

جدول (7): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية 1

المتغير	المعامل	قيمةt	قيمةp
الثابت	-1.8	-1.2	0.24
مؤشر سيادة القانون	0.6	2.5	0.02
R^2	0.55		

بما أن قيمة (0.02) p أقل من مستوى المعنوية (0.05)، يتم رفض الفرضية الصفرية .هذا يعني وجود علاقة إيجابية معنوية إحصائياً بين مؤشر سيادة القانون ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

تُؤكد هذا النتيجة أهمية سيادة القانون في تحفيز النمو الاقتصادي .إن وجود قوانين واضحة وعادلة وتطبيقها بشكل فعال يُساهم في خلق بيئة جاذبة للاستثمارات وتعزيز ثقة المستثمرين .تُعتبر سيادة القانون ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي المُستدام.

الفرضية الفرعية 2:

لا يوجد إجماع واضح بين أساتذة الاقتصاد بجامعتي سرت و خليج السدرة حول دور مكافحة الفساد في تحسين مناخ الأعمال وتعزيز ثقة المستثمرين، وبالتالي دفع عجلة النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2010–2023). ($H_0: \alpha = 0.05$)

جدول (8): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية 2

المتغير	المعامل	قيمةt	قيمةp
الثابت	-1.2	-0.8	0.43
مؤشر مكافحة الفساد	0.55	2.1	0.045
R^2	0.48		

بما أن قيمة (0.045) p أقل من مستوى المعنوية (0.05)، يتم رفض الفرضية الصفرية .هذا يعني وجود علاقة إيجابية معنوية إحصائياً بين مؤشر مكافحة الفساد ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

يُشير هذا إلى أن مكافحة الفساد تُعتبر عاملاً مُهمًا في تعزيز النمو الاقتصادي. يُؤدي الحد من الفساد إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد وجذب الاستثمارات وتحسين مناخ الأعمال بشكل عام.

الفرضية الفرعية 3:

لا يوجد إجماع واضح بين أساتذة الاقتصاد بجامعتي سرت و خليج السدرة حول تأثير رفع كفاءة الحكومة (من حيث الشفافية، والمساءلة، وفعالية تقديم الخدمات) على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة المُحددة(H_o: $\alpha = 0.05$) .

جدول (9): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية 3

المتغير	المعامل	قيمةt	قيمةp
الثابت	-0.9	-0.6	0.56
مؤشر كفاءة الحكومة	0.68	2.8	0.01
R^2	0.60		

بما أن قيمة (0.01) p أقل من مستوى المعنوية (0.05)، يتم رفض الفرضية الصفرية .هذا يعني وجود علاقة إيجابية معنوية إحصائياً بين مؤشر كفاءة الحكومة ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

تُؤكد هذه النتيجة أهمية كفاءة الحكومة في تحفيز النمو الاقتصادي .تُساهم الحكومة الكفؤة والشفافة في توفير بيئة مُستقرة ومُشجعة للأعمال، مما يُعزز مناخ الاستثمار ويدفع عجلة النمو.

الفرضية الفرعية 4 لا يمكن اختبارها إحصائياً باستخدام الانحدار الخطي البسيط لأنها تتعلق بالتحديات والحلول، وهي بيانات وصفية:

البيانات الوصفية :

- الإجابات على السؤال المفتوح حول التحديات كما يلي:
  - ضعف المؤسسات: 70% من الأساتذة.
  - الفساد: 15% من الأساتذة.
  - عدم الاستقرار السياسي: 10% من الأساتذة.
  - نقص الكفاءات: 5% من الأساتذة.
- الإجابات على السؤال المفتوح حول الحلول :
  - بناء مؤسسات قوية وفعّالة: 65% من الأساتذة.
  - تعزيز الشفافية والمساءلة: 20% من الأساتذة.
  - الاستثمار في التعليم والتدريب: 10% من الأساتذة.
  - جذب الاستثمار الأجنبي: 5% من الأساتذة.

البيانات الاستنتاجية :

- أظهرت نتائج الانحدار وجود علاقة إيجابية معنوية بين:
  - سيادة القانون والنمو الاقتصادي.($R^2 = 0.55$)
  - مكافحة الفساد والنمو الاقتصادي.($R^2 = 0.48$)
  - كفاءة الحكومة والنمو الاقتصادي.($R^2 = 0.60$)
- هذا يُشير إلى أن تحسين هذه المؤشرات يُساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في ليبيا.

تُشير البيانات الوصفية إلى وجود شبه إجماع بين أساتذة الاقتصاد على أن "ضعف المؤسسات" هو التحدي الرئيسي الذي يُواجه ليبيا في تحقيق الاستقرار الإداري والمؤسسي. يتوافق هذا الاستنتاج مع النتائج الاستنتاجية التي أظهرت أهمية مؤشرات الحوكمة (سيادة القانون، مكافحة الفساد، كفاءة الحكومة) في تحفيز النمو الاقتصادي.

بما أن أغلبية الأساتذة أكدوا على أهمية "بناء مؤسسات قوية وفعّالة" كحل رئيسي، فهذا يُعزز قبول الفرضية الصفرية. يُشير هذا التوافق إلى إدراك الأساتذة للعلاقة الوثيقة بين قوة المؤسسات والنمو الاقتصادي. كما أن تركيزهم على "تعزيز الشفافية والمساءلة" و "الاستثمار في التعليم والتدريب" كحلول مُهمة يُكمل الهدف الرئيسي المتمثل في بناء مؤسسات فعّالة.

يُظهر تحليل البيانات توافقاً واضحاً بين الرؤية الكمية (الاستنتاجية) والرؤية الكيفية (الوصفية) حول العلاقة بين الاستقرار المؤسسي والنمو الاقتصادي في ليبيا. يُوحي هذا الاتفاق بأن الجهود المُنصبّة على بناء مؤسسات دولة قوية وشفافة وخاضعة للمساءلة سيكون لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في ليبيا. يُقدم هذا التحليل دليلاً قوياً على أهمية الاستثمار في إصلاح القطاع العام وتعزيز الحوكمة.

الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف آراء أساتذة الاقتصاد بجامعتي سرت وخليج السدرة حول تأثير الاستقرار الإداري والمؤسسي على نمو الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2010–2023). وقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية معنوية بين مؤشرات الاستقرار الإداري والمؤسسي (سيادة القانون، مكافحة الفساد، كفاءة الحكومة) والنمو الاقتصادي. كما أشارت البيانات الوصفية إلى شبه إجماع بين الأساتذة على أن ضعف المؤسسات يُمثل التحدي الرئيسي، وأن بناء مؤسسات قوية وفعّالة يُعتبر الحل الأمثل. تُقدم هذه الدراسة

دليلاً إضافياً على أهمية الاستثمار في بناء مؤسسات الدولة وتعزيز الحوكمة الرشيدة لتحقيق نمو اقتصادي مُستدام في ليبيا.

النتائج:

1. وجود علاقة إيجابية معنوية بين مؤشر الاستقرار الإداري والمؤسسي ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا.
2. وجود علاقة إيجابية معنوية بين سيادة القانون والنمو الاقتصادي.
3. وجود علاقة إيجابية معنوية بين مكافحة الفساد والنمو الاقتصادي.
4. وجود علاقة إيجابية معنوية بين كفاءة الحكومة والنمو الاقتصادي.
5. شبه إجماع بين أساتذة الاقتصاد على أن ضعف المؤسسات هو التحدي الرئيسي.
6. شبه إجماع بين أساتذة الاقتصاد على أن بناء مؤسسات قوية وفعّالة هو الحل الأمثل.

التوصيات:

1. العمل على تعزيز سيادة القانون من خلال إصلاح النظام القضائي وتطبيق القوانين بشكل عادل وفعال.
2. مكافحة الفساد من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام.
3. رفع كفاءة الحكومة من خلال تحسين جودة الخدمات العامة وتبسيط الإجراءات الإدارية.
4. الاستثمار في التعليم والتدريب لتطوير الكفاءات البشرية اللازمة لبناء مؤسسات قوية.
5. تشجيع الحوار السياسي والمشاركة المجتمعية لخلق بيئة مُستقرة وداعمة للنمو الاقتصادي.

الآفاق المستقبلية:

1. إجراء دراسات مُوسعة تشمل عينة أكبر من أساتذة الاقتصاد من مُختلف الجامعات الليبية.
2. استخدام بيانات كمية إضافية (مثل بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات التنمية البشرية) لتحليل العلاقة بين الاستقرار والنمو بشكل أعمق.
3. دراسة تأثير عوامل أخرى على النمو الاقتصادي في ليبيا، مثل موارد الطاقة، والانفتاح التجاري، والاستثمار في البنية التحتية.

المراجع :

المراجع باللغة العربية :

بنونة، ناصر .*الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي* .بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2020.

الحموي، رضوان .*دور الإدارة العامة في التنمية الاقتصادية* .دمشق: دار الفكر، 2012.

الخطيب، أحمد. "أثر الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في الأردن ."*دراسات*، المجلد 44، العدد 1، 2017، ص ص. 25–52.

عبد الرحمن، عبد الفتاح .*الإدارة العامة: مفاهيمها ونظرياتها وتطبيقاتها* .القاهرة: دار الفكر العربي، 2018.

العبدلي، عبد المطلب. "الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في الدول العربية ."*مجلة العلوم الاجتماعية*، المجلد 38، العدد 2، 2010، ص ص. 115–140.

العطية، محمد .*الحكم الرشيد: مدخل إلى بناء الدول* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

المراجع باللغة الانجليزية :

Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2012). *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty*. Crown Publishers.

Glaeser, E. L., La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., & Shleifer, A. (2004). Do Institutions Cause Growth? *Journal of Economic Growth, 9*(3), 271-303.

Inglehart, R., & Welzel, C. (2005). *Modernization, Cultural Change, and Democracy: The Human Development Sequence*. Cambridge University Press.

Institute for Economics & Peace. (2022). *Global Peace Index 2022: Measuring Peace in a Complex World*.

Romer, P. M. (1990). Endogenous Technological Change. Journal of Political Economy, 98(5, Part 2), S71-S102.

Transparency International. (2022). Corruption Perceptions Index 2022.

World Bank. (2022). World Governance Indicators.

World Justice Project. (2022). Rule of Law Index 2022.

OECD (2011), Annual ISSN: 19991487 (online) https://doi.org/10.1787/19991487

Rutten, Andrew 1990. *The Economic Thought of Karl Polanyi: Lives and Livelihood, J. R. Stanfield. New York: St. Martin's Press, 1986, x + 162 pages.*. Economics and Philosophy, Vol. 6, Issue. 1, p. 157.

Kaufmann, Daniel and Kraay, Aart and Mastruzzi, Massimo, The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues (September 2010). World Bank Policy Research Working Paper No. 5430, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=1682130